

صندوق تطوير الجودة

تصدر هذه النشرة الإخبارية دورياً، بهدف ترويج نتائج ومخرجات مشاريع صندوق تطوير الجودة



العدد الحادي عشر
تشرين ثاني - 2018

نبذة عن صندوق تطوير الجودة:

قامت السلطة الوطنية الفلسطينية في عام 2005 من خلال وزارة التربية والتعليم العالي بتنفيذ مشروع التعليم العالي بدعم من البنك الدولي وبمشاركة الاتحاد الأوروبي في الفترة ما بين 2005 و2009. في الثاني من تموز 2012، استلمت وزارة التربية والتعليم العالي تمويلاً جديداً بقيمة 6.5 مليون دولار لصالح مشروع "الانتقال من التعليم إلى سوق العمل"، حيث أن صندوق تطوير الجودة هو المكون الرئيسي لهذا المشروع. يتم إدارة صندوق تطوير الجودة من قبل وحدة مشاريع البنك الدولي في وزارة التربية والتعليم العالي، حيث تتضمن الوحدة فريقاً فنياً صغيراً (فريق صندوق تطوير الجودة) وهو المسؤول أمام مجلس الصندوق المكون من 11 عضواً مؤهلاً يمثلون القطاع الأكاديمي بالإضافة إلى القطاع الخاص. يهدف المشروع بشكل رئيسي إلى تمكين انتقال الشباب الفلسطيني من التعليم إلى العمل من خلال تعزيز الرابط بين مؤسسات التعليم العالي والقطاع الخاص. تمت الموافقة في الثاني من كانون الأول 2016 من قبل مجلس المدراء التنفيذيين للبنك الدولي على تمويل إضافي بقيمة 5 مليون دولار لدعم الجهود المستمرة لزيادة فرص العمل للخريجين الفلسطينيين. سيكون التركيز في التمويل الإضافي لمشروع الانتقال من التعليم إلى العمل على تحسين فرص العمل للطلاب الفلسطينيين في مؤسسات التعليم العالي، بالإضافة إلى تحسين فرص توظيفهم. سيستمر صندوق تطوير الجودة بإدارة المنح بنفس الطريقة الشفافة والتنافسية لتقديم الحوافز لمؤسسات التعليم العالي حتى تطور وتنفذ برامج تعليمية موجهة للتوظيف وبالشراكة مع القطاع الخاص. قامت وستقوم مؤسسات التعليم العالي بتعزيز شراكاتها مع القطاع الخاص من خلال التعاون على تصميم المناهج، وتحديث الممارسات التعليمية وتوفير التدريب العملي للطلاب. من المتوقع أن يتمكن صندوق تطوير الجودة من (أ) زيادة الروابط المثمرة بين مؤسسات التعليم العالي وقطاع الأعمال، (ب) تعزيز المسؤولية الاجتماعية بين مجتمع الأعمال، و (ج) تحضير الخريجين بشكل أفضل لإيجاد الوظائف والحفاظ عليها.

في هذا العدد:

- نبذة عن صندوق تطوير الجودة
- لمحة سريعة
- قصص نجاح المؤسسات
- نصيحة عملية
- ضيف العدد

لمحة سريعة:

- أعلنت وحدة مشاريع البنك الدولي أنها قامت مؤخراً بإحالة دفعة جديدة من المشاريع ضمن إطار الدورة الرابعة وتبلغ أربعة عشر مشروعاً جديداً لصالح ثلاثة عشرة مؤسسة تعليم عالي ستة منها في قطاع غزة. وقد تم توقيع اثنتا عشرة اتفاقية واللاخيرة في مرحلة التحضير، وبهذا يصبح عدد المشاريع الحالية الممولة من البنك الدولي ضمن الدورتين الثالثة والرابعة سبعة وعشرين مشروعاً.
- بعد مضي عام على إحالة مشاريع الدورة الثالثة، يمكن القول إن الثلاثة عشر مشروعاً يسيرون نحو تحقيق الأهداف مع تباين بسيط في سرعة التنفيذ والتحديات

لمزيد من المعلومات:

يرجى التواصل معنا على العنوان التالي:
وحدة مشاريع البنك الدولي، وزارة التربية والتعليم العالي، مبنى مركز المناهج - شارع حنا العجلوني - رام الله، فلسطين

00970 2 2969352/366 00970 2 2969369 www.palpcu.ps info@palpcu.ps World Bank Project Coordination Unit

في الكلية، حيث تضمنت مذكرة التفاهم تبادل للخبرات الأكاديمية والتدريبية في مجال تكنولوجيا الحاسوب على وجه الخصوص، وقد شملت المذكرة أيضاً قاعدة مشتركة لمشاريع مستقبلية تهدف إلى تطوير برنامج دبلوم مشترك. علاوة على ذلك، تضمنت المذكرة الاتفاق على إجراءات عملية لتطوير مناهج تكنولوجيا الحاسوب من خلال تبني أحدث التقنيات الإقليمية والدولية.

المنخرطين في المشاريع عموماً ومشاريع صندوق تطوير الجودة خصوصاً أن يكونوا قادرين على رؤية كيفية تواءم أهداف هذه المشاريع مع الخطة الاستراتيجية للجامعة.

الهيكل التنظيمي:

يجب على الهيكل التنظيمي للمؤسسة أن يضمن التعاون وانتقال المعرفة أفقياً وعمودياً في المؤسسة.

أنماط القيادة:

أحدى النماذج الفاعلة هي القيادة عبر التجول وقضاء أكبر وقت في التواصل مع الموظفين والطلاب وسماع مقترحاتهم وشكاويهم. بهذا النمط يتم تعزيز التعاون الفعّال الداخلي.

أداء الموارد البشرية:

يجب أن يتم دعم الهيئة التدريسية في السعي لدورات تطور قدراتهم في التعليم والتعلم بأساليب متطورة، كما يجب تسهيل عملية مراجعة وتطوير البرامج والمناهج بشكل مستمر وبما يتلاءم مع سوق العمل.

معايير الأداء:

في النهاية ما يتم قياسه يحدد القيمة التي توليها المؤسسة لتطوير جودة التعليم فيها وهي متعلقة بما تم ذكره سابقاً. وحين تتبنى وتطبق المؤسسة معايير من شأنها أن تعزز الجودة فإن أي مشروع يتم تنفيذه لاحقاً سيحقق أهدافه ويعزز من ثقافة المؤسسة التي تحتاج إلى عكس التطوير في التعليم والتدريب.

تعاون يتخطى الحواجز

ضمن إطار مشروع «مواعمة معارف ومهارات طلبة تخصص تكنولوجيا الحاسوب لمتطلبات سوق العمل» الممول من قبل صندوق تطوير الجودة، قامت كلية مجتمع غزة للدراسات السياحية بتوقيع مذكرة تفاهم مع جامعة القدس في الضفة الغربية وذلك في سبيل تبني خطط تعاون مستقبلية.

من هذا المنطلق، نتجت عن الزيارة التي نفذها الوفد الممثل عن الكلية والشركاء آفاق متنوعة لتطوير التعليم

ضيف العدد:

دور ثقافة المؤسسات في إنجاح المشاريع

دينا ناصر، عضو مجلس إدارة صندوق تطوير الجودة تتمتع جميع جامعات الوطن بوجود وحدات جودة لدعم تنفيذ المشاريع والمساهمة في رفع جودة التعليم ونشرها على مستوى باقي الدوائر في الجامعة، لكن هناك عدة عوامل داخلية وخارجية من شأنها أن تسهم أيضاً في نجاح تطبيق المشاريع ولا يمكن بسهولة الإشارة إلى دور وحدة بحد ذاتها. من أهم هذه العوامل الداخلية هو ثقافة المؤسسة.

بمراجعة الدراسات فيما يتعلق بدور ثقافة المؤسسة وانعكاسها على نجاح تطبيق المشاريع تم ملاحظة مقالات عدة تتعلق بالمكونات الأساسية لثقافة المؤسسات يمكن تلخيصها بما يلي: الرؤية والرسالة، الخطة الاستراتيجية للمؤسسة، الهيكل التنظيمي، أنماط القيادة بالإضافة إلى إجراءات تقييم أداء الموارد البشرية.

باستعمال لغة تطوير الجودة، سيتم التطرق هنا إلى مكونات تقدم نماذج فاعلة من شأنها أن تسهم إيجابياً نحو تحسين ثقافة المؤسسة، وستمكن كل عميد أو رئيس قسم عكس أدائه وتقييمه استناداً إلى هذه المكونات:

الرؤية، الرسالة والخطة الاستراتيجية:

كل موظف في الجامعة يجب عليه أن يفهم ويعي رؤية ورسالة المؤسسة التي يعمل فيها، وعلى الموظفين

قصة نجاح المؤسسات:

مختبر العمل الحر: انطلاقة نحو أفق جديد لطلبة الجامعة الإسلامية بغزة

في إطار سعيها لمواكبة التطورات العالمية من خلال تطوير بيئة تعليمية مزودة بأحدث التقنيات، قامت كلية تكنولوجيا المعلومات بالجامعة الإسلامية بغزة بافتتاح مختبر العمل الحر ضمن مشروع تطوير قدرات خريجي تكنولوجيا المعلومات لدمجهم في سوق العمل الحر وتصدير البرمجيات والممول من خلال صندوق تطوير الجودة والذي تنفذه كلية تكنولوجيا المعلومات بالجامعة الإسلامية بالشراكة مع اتحاد شركات أنظمة المعلومات الفلسطينية «بيتنا»، والحاضنة الفلسطينية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات «بيكتي»، والمؤسسة الأوروبية للتدريب والتطوير.

تمثل المعامل والمختبرات عنصراً مهماً وأساسياً في نجاح العملية التعليمية في أية مؤسسة تعليمية وعنصر أساسي لضمان الانتقال السلس للطلاب من البيئة التعليمية إلى سوق العمل، لذلك أولتها الجامعة الإسلامية أهمية بالغة من خلال تأسيس مختبر العمل الحر الذي يهدف لتوفير بيئة تطبيقية تحاكي بيئة العمل عن بعد وشركات تصدير البرمجيات كي يتسنى للطلاب المتوقع تخرجهم الاندماج في سوق العمل الحر بدءاً بإنشاء حساب خاص عبر منصات العمل الحر المختلفة ثم تقديم مقترحاتهم لتنفيذ مشاريع مطلوبة من قبل الزبائن وذلك بالاعتماد على مهاراتهم ومعرفتهم المكتسبة طوال مرحلة الدراسة ما يمكنهم بالنهاية من جني الأرباح عبر العمل عن بعد. تم تجهيز المختبر بأحدث التقنيات من أجهزة iMac وشبكة إنترنت لاسلكي، بالإضافة إلى أثاث مصمم بشكل أنيق وعصري لتوفير بيئة عمل مريحة تساعد الطلاب والخريجين على الاستفادة من هذه التقنيات خلال دراستهم الجامعية وبعد مرحلة التخرج. تجدر الإشارة هنا إلى أن تجهيز المختبر جاء في سياق أنشطة المشروع والتي تشمل: مرحلة تطوير الخطط الدراسية لبرامج كلية تكنولوجيا المعلومات، حيث تم مؤخراً إضافة مجموعة من المساقات التي تهتم بمجال العمل الحر وتصدير البرمجيات، أيضاً في سياق تطوير منهجيات وطرق التدريس والتعليم وبناء القدرات للهيئة التدريسية والشركاء بالإضافة إلى الطلاب والخريجين.

متدربو التمريض في فلسطين بخبرة إقليمية

في إطار المشروع الممول من صندوق تطوير الجودة «تطوير جودة برنامج التمريض في فلسطين»، قام أئتلاف من أربع كليات فلسطينية يشمل الكلية الجامعية العصرية، كلية إنعاش الاسرة، كلية الروضة للعلوم المهنية وكلية الحاجة عندليب العمدة للتمريض والقبالة بالإضافة الى شركائهم من أربعة مشاهي فلسطينية بزيارة دولية لجامعة التينباش في تركيا وكذلك زيارة كلية الأميرة ثروت بنت الحسين في الأردن، بهدف بناء علاقات تعاون وشراكة دولية، بالإضافة إلى التعرف إلى آخر النماذج والاستراتيجيات المطبقة دولياً لتحسين كفاءات وقدرات برامج التمريض المقدمة في الكليات الأربعة. وقد تسنى للوفد المشارك خلال الزيارة، الاطلاع على نماذج التعاون بين مؤسسات التعليم العالي وشركائهم من القطاع الخاص في استقبال طلبة التمريض للتدريب وتصميم وتحديث

الكلية الجامعية تبنى منهجية المهام المركبة لربط الطلبة بسوق العمل

لم تعد حيازة الخريجين للمهارات الفنية كافية لدمجهم في سوق العمل، ففي هذه الأيام يتطلب هذا الاندماج امتلاك مهارات ذهنية وحياتية ومرونة تمكنهم من التطوير الذاتي المستمر، ولذلك تسعى الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية في غزة ومن خلال مشروعها الممول من صندوق تطوير الجودة «بناء قدرات طلبة نظم المعلومات الجغرافية ودمجهم بسوق العمل» إلى تبني منهجية المهام المركبة في تطوير مساقات ومخرجات البرنامج. «بتطبيق منهجية المهام المركبة في تطوير المناهج نحن نطمح إلى تصميم مناهج دراسية تقدم للطلاب تدريباً الكفايات المطلوبة والتي ستؤهلهم لامتلاك خبرة تقنية ومهنية في مجال دراستهم». السيد تامر شتيوي رئيس اللجنة التوجيهية للمشروع. من خلال منهجية المهام المركبة تم مراجعة المناهج بالشراكة مع القطاع الخاص من خلال ورشة عمل «العاملين الخبراء في مجال نظم المعلومات الجغرافية» حيث قام القطاع الخاص بتحديد المهام والكفايات التي يجب على الطلاب امتلاكها لتجعلهم منافسين أقوى في سوق العمل وقد تم تطوير هذه المهام والوحدات النمطية وتقسيمها إلى مواقف تعليمية. «إن منهجية المهام المركبة تضمن أن الطالب مزود بمجموعة من المهارات الفنية والشخصية والاجتماعية التي ستمكن الطلاب من الانتقال السلس إلى سوق العمل». السيد شادي كحيل المنسق الأكاديمي للبرنامج.



المساقات وبناء القدرات. يجدر الذكر أيضاً أنه تم من خلال الزيارة توقيع مذكرات تفاهم مع المؤسسات المستضيفة لاستقبال طلبة متدربين من كليات فلسطين في المستقبل القريب.

تعاون فعال بين جامعتي النجاح الوطنية وجامعة فاجينينغين في هولندا

تسعى كلية الزراعة في جامعة النجاح الوطنية دوماً إلى تحسين جودة مخرجات التعليم، وضمن إطار المشروع الممول من صندوق تطوير الجودة «تطوير المناهج الدراسية والتدريب العملي في تخصصات كلية الزراعة» تسنى للجامعة تدريب كوادرها وتعميق علاقاتها مع واحدة من أفضل الجامعات عالمياً في مجال الزراعة وهي جامعة فاجينينغين في هولندا. حيث قام وفد مكون من خمسة مدرسين من كلية الزراعة وممثلين من القطاع الخاص بزيارة الجامعة، وتلقوا تدريبات تفاعلية حول تصميم المناهج بالربط مع سوق العمل وأساليب التدريس وتقييم مخرجات التدريس التفاعلي الهادف إلى تطوير كفايات الطلبة بما يتواءم مع سوق العمل. بالإضافة إلى ذلك قام المشاركون بالعمل على تطوير برنامج التدريب العملي لتخصصات كلية الزراعة بالتعاون مع جامعة فاجينينغين. ومما يجدر ذكره أنه ومع بداية السنة الأكاديمية 2019/2018 قامت كلية الزراعة بتطبيق جزء من المساقات المعدلة وسيتم استكمال التطبيق في الفصول القادمة.



هيئة تدريسية من جامعة بوليتكنيك فلسطين يطورون مهاراتهم في التصميم الثنائي والثلاثي الابعاد للهندسة الميكانيكية والكهربائية والخدمية

ضمن إطار بناء قدرات الكادر التعليمي وتحت مظلة المشروع الممول من صندوق تطوير الجودة «تطوير برنامج التبريد والتكييف» قامت جامعة بوليتكنيك فلسطين وبالتعاون مع مركز بيم كاد -المعتمد والمرخص من شركة اوتوديسك في فلسطين- بتنفيذ برنامج تدريبي متقدم في مجال الـ "Revit MEP" لتسعة أشخاص من الكادر التعليمي بالإضافة الى شركاء المشروع من القطاع الخاص. التدريب والذي يعد الأحدث من نوعه في فلسطين سوف يساعد المهندسين الميكانيكيين لتصميم نماذج بتفاصيل عالية الدقة تمكنهم أيضاً من الاكتشاف المسبق للأخطاء وحلها بأقل التكاليف. يجدر الذكر ان هذا الجهد المشترك نجم عنه التزام أكبر من الشركاء مما سينعكس بدوره على جودة وتناغم التعليم والتدريب للطلاب والخريجين.

نصيحة عملية:



تعتبر الإدارة المالية عنصراً أساسياً لنجاح أي مشروع. فبالإدارة المالية الصحيحة والتخطيط المناسب يتم التحكم في تدفق الأموال وتجنب أي قصور في تنفيذ المشروع. فيما يلي نصائح وتوجيهات في هذا المجال:

التخطيط وإعادة التخطيط: التخطيط مكون أساسي وهام في الإدارة المالية على المدى القصير والطويل. من الضروري أن يكون لديك خطة لمعرفة كيف سيتم صرف أموال المنحة / المشروع. ثم من المهم مراجعة المصاريف الفعلية ومقارنتها مع خطتك، وإعادة تقدير وتخطيط ما تبقى من المشروع.

تسجيل الحركات المالية في وقتها: من المهم جداً تسجيل الحركات المالية وأية معلومات في وقتها، لتجنب أي فقدان أو ازدواجية في المعلومات المالية. يجب التأكد من وجود نظام محاسبي ومالي فعال (غالبا من خلال النظام المالي في المؤسسة)، وصرف الدفعات بدون أي تأخير، ودفع الضرائب في وقتها، وعمل قائمة بكل الالتزامات في المشروع سواء كانت مصروفة او غير مصروفة، وبالتالي توقع أي عملية صرف مستقبلية.

حفظ نسخ من الوثائق المالية: لتجنب حدوث أي تأخير في تحضير التقارير المالية وطلبات الدفعات، من المفضل الاحتفاظ بصور عن جميع الدفعات في مكتب إدارة المشروع جاهزة لإرسالها لنا عند إعداد التقرير.

الالتزام بالمواعيد النهائية للتقارير: من المهم جداً الأخذ بعين الاعتبار واحترام التواريخ النهائية لتزويدنا بالتقارير، فعادة تقديم تقارير ربعية، خلال 15 يوما من انتهاء كل ربع.

لا تنتظر حتى يصبح رصيد الحساب صفراً: مراجعة الحساب البنكي يجب أن تتم بشكل مستمر ودوري، فحسب الاتفاقية يمكن التقدم بطلب دفعة مالية جديدة بعد صرف 75% من الدفعة المستلمة. بالتالي، لا داعي للانتظار حتى يصبح الرصيد صفراً، حيث ان هذا يؤدي إلى تأخر في صرف الدفعات للموردين والاستشاريين وبالتالي يؤثر على سير المشروع.